العراق

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	39.8
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	226.4
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية بالدولار)	5695
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)[أ]	17.9
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار)[أ]	57.3
خط الفقر الوطني[ب]	22.5
مؤشر جيني[أ]	29.5
العمر المتوقع عند الولادة، سنة[ج]	69.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
إيضاحات:
(أ) أحدث قيمة (2012)، وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيمة (2014).
(ج) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

في حين تحسنت التوقعات الاقتصادية العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسّن الأوضاع الأمنية، لا تزال هناك تحديات طويلة الأجل قائمة.
وسيستمر الانتعاش ما بعد انتهاء الصراع والاستثمارات غير النفطية المتنامية هما المحرك الرئيسي للنمو غير النفطي، في حين أن النمو الاقتصادي العام سيرتفع بشكل ملحوظ عام 2019 بسبب زيادة إنتاج النفط. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، فإن زيادة الإنفاق المتكرر ستقيد الحيز المتاح في المالية العامة لإعادة الإعمار. ووصل معدل الفقر إلى 22.5% عام 2014، ومازال 5% من العراقيين يعانون من النزوح.

أحدث التطورات

يتحسن الاقتصاد العراقي تدريجيا بعد الضغوط الاقتصادية الشديدة التي شهدتها السنوات الأربع الماضية. ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.6% عام 2018، وذلك بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط، مما عكس اتجاه الانكماش الذي بلغ 1.7% عام 2017. شهد الاقتصاد غير النفطي ارتفاعًا سريعًا حيث سجل معدل نمو بلغ 4%، بينما انخفض إنتاج النفط قليلا عما كان عليه عام 2017 تمشيا مع اتفاق أوبك. ومؤخرا، تلقى الاقتصاد العراقي دفعة من الثقة بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية مع دول الجوار. وتمضي جهود إعادة الإعمار بوتيرة معتدلة. وظل معدل التضخم منخفضًا عند 0.4% عام 2018، ولكنه ارتفع قليلاً عما كان عليه عام 2017، بسبب ارتفاع الطلب المحلي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والنقل.

وتحول التوازن العام للموازنة من العجز (1.7% عام 2017) إلى الفائض (6.2%) عام 2018، لكن تركيبة الإنفاق ساءت. وكانت الضرائب غير النفطية أقل بكثير من توقعات الموازنة بسبب ضعف الامتثال وعكس بعض تدابير السياسات. وتدهورت تركيبة الإنفاق نحو الإنفاق الجاري، وخاصة أجور وتحويلات القطاع العام. واستمر الإنفاق الاستثماري بوتيرة معتدلة عام 2018، لكن الإنفاق الاستثماري غير النفطي ما زال بطيئًا وتنفيذه أقل من المبلغ المدرج في الموازنة.

كما ساعد ارتفاع أسعار النفط على تحقيق نتائج أفضل على الرصيد الخارجي. من المتوقع أن يكون فائض المعاملات الجارية قد ارتفع إلى 4.9% في عام 2018. كما دعم ارتفاع أسعار النفط زيادة مطردة في الاحتياطيات الدولية من 49 مليار دولار عام 2017 (أو 6.9 شهر من الواردات)، إلى 64 مليار دولار (7.8 شهر) عام 2018، مما أدى إلى إعادة بناء الاحتياطيات العازلة ضد الصدمات الخارجية.

ومن المتوقع أن يؤدي النمو والرصيد المالية العامة الكلي الإيجابي عام 2018 إلى خفض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لتبلغ 48.4% عام 2018 من 66% عام 2016. تبنت الحكومة أيضًا إطارًا للتحكم في إصدار الضمانات، الذي بلغ ذروته 33 مليار دولار (أو 20% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2016.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل الفقر النقدي الوطني عن مستوى عام 2014 (22.5%) على خلفية النمو الاقتصادي مؤخرا وتحسن الوضع الأمني ولكنه سيظل موزعا بشكل غير متساو في جميع أنحاء البلاد. ربما لا يزال مستوى المعيشة في المناطق المتأثرة بالصراع دون مستوى عام 2014 بسبب الاضطرابات في سوق العمل والنشاط الاقتصادي العام. ومن المحتمل أن يكون النازحون داخليا قد تعرضوا لخسارة شديدة في مستوى الرفاه بسبب فقدان الوظائف وسبل العيش. هذه الظروف لديها القدرة على استمرار انعدام الأمن في مستوى منخفض لكنه مستمر ويتركز في شمال العراق. وحدث مؤخرًا تحسّن في العديد من أبعاد الرفاهة غير المرتبطة بالدخل. وهبطت نسبة الفقر متعدد الأبعاد من 6.8% عام 2014 إلى 3.3% في الفترة 2018/2017. ساهم ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والتوسع في توفير مياه الشرب وخدمات التخلص من مياه الصرف الصحي في انخفاض معدلات الفقر المتعدد الأبعاد.

ومع ذلك، لا تزال نتائج سوق العمل تشكل مصدر قلق، خاصة بالنسبة للنساء والشباب. تبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة في العالم 48.7%، وفي المنطقة خاصة بالنسبة للنساء (12%) والشباب (26%). وارتفع معدل البطالة، الذي كان آخذا في الانخفاض قبل ظهور داعش وأزمة النفط، متجاوزا مستوى عام 2012 إلى 9.9% في 2018/2017. علاوة على ذلك، ما يقرب من 17% من السكان النشطين اقتصاديًا يعانون من العمل بصورة جزئية. يعتبر معدل انخفاض الاستفادة مرتفعا بشكل خاص بين النازحين داخلياً، حيث يعاني حوالي 24% من النازحين داخلياً من البطالة أو العمل بصورة جزئية. وأدت الأزمات إلى تآكل التقدم التدريجي في توظيف النساء؛ فارتفع معدل البطالة بين الإناث من 11.3% قبل الأزمات إلى 20.7% في عام 2017. كما أن أكثر من خُمس الشباب النشطين اقتصاديًا (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) ليس لديهم وظيفة، وأكثر من خُمس الشباب النشطين اقتصاديًا لا يعملون ولا هم في التعليم أو يحصلون على تدريب.

الآفاق المستقبلية

تحسنت التوقعات الاقتصادية بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسّن الوضع الأمني ، ولكن القيود على الإنفاق الرأسمالي ستعوق تسارع النمو المدفوع بالانتعاش. من المتوقع أن

الشكل 1. جمهورية العراق / حسابات المالية العامة

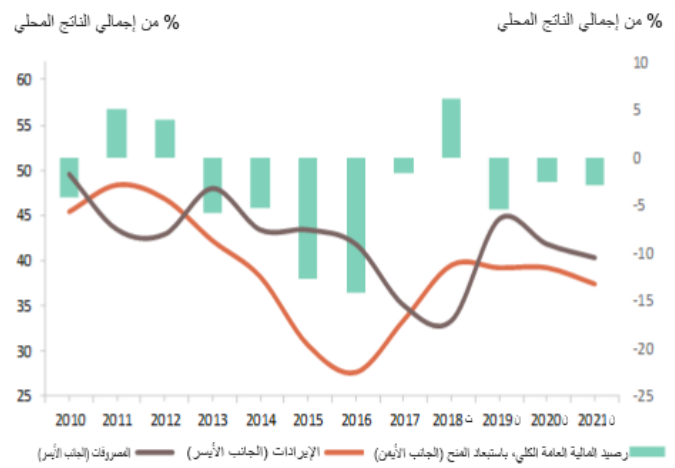

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2. جمهورية العراق / معدل عدد الفقراء

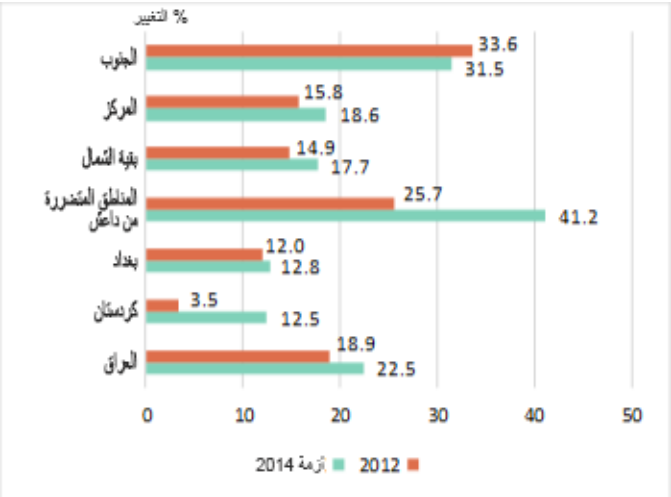

المصادر: تقديرات نموذج محاكاة مصغر لخبراء البنك الدولي.

يرتفع النمو إلى 8.1% عام 2020 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج النفط، مع انتهاء اتفاقية أوبك في منتصف عام 2019. ومن المتوقع أن يظل النمو غير النفطي إيجابيا على خلفية ارتفاع الاستثمارات اللازمة لإعادة بناء شبكة البنية التحتية المدمرة في البلاد والاستهلاك الخاص والاستثمار. ومع ذلك، فإن موازنة 2019 التي تمت الموافقة عليها مؤخرًا تمثل زيادة كبيرة في الإنفاق المتكرر، وما لم تكن هناك إعادة توجيه كبيرة في سياسة المالية العامة لنهج الانتعاش الشامل، فستكون هناك مساحة محدودة في المالية العامة لدعم الانتعاش بعد الحرب والتنمية الطويلة الأجل. وسيؤدي ارتفاع الإنفاق مع انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع عجز الموازنة المتوقع بنسبة 5.4% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 قبل تقليصه إلى حوالي 3% خلال الفترة 2020-2021. كما أن انخفاض أسعار النفط وزيادة الواردات سيؤديان إلى تحويل رصيد المعاملات الجارية إلى عجز، يتم تمويله جزئيًا من الاحتياطيات الدولية.

المخاطر والتحديات

لا تزال التحديات قائمة بسبب المخاطر السياسية والاعتماد على النفط والوضع الإقليمي. إن إيجاد حيز في المالية العامة مناسب لبرامج تعزيز النمو في رأس المال البشري والمادي سيكون مفتاح تنويع النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل. ولا تزال الظروف الاجتماعية صعبة وتعكس ضعف الاستثمار والقدرات المؤسسية، وهي فجوة تصبح صارخة بالنسبة للأزمات التي يمكن التنبؤ بها مثل مشاكل الكهرباء والمياه الموسمية، وخاصة في البصرة. ولم تتكيف المؤسسات المالية حتى الآن مع تقلب أسعار النفط، وما زال خطر السياسات الدورية مرتفعًا للغاية. إن انخفاض عائدات النفط، دون تطبيق إصلاحات هيكلية مستمرة، والارتفاع المستمر في المصروفات كما ورد في موازنة 2019، سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تعديلات مدفوعة بالأزمات وتعطل الانتعاش. قد يكون من الصعب تمويل العجز في موازنة عام 2019 بالموارد المحلية، وهناك شكوك في توفر التمويل الخارجي خاصة في ظروف السوق الحدودية المطبقة على العراق. كما كان الوضع من قبل، فقد يعود إلى الظهور تطبيق تعديلات دون المستوى الأمثل في شكل متأخرات وصفقات البنية التحتية لمرة واحدة.

الجدول 2. العراق/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2016	2017	2018 ت	2019 ن	2020 ن	2021 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	13.6	-1.7	0.6	2.8	8.1	2.3
الاستهلاك الخاص	10.1	1.0	8.5	-5.9	6.5	3.0
الاستهلاك الحكومي	4.5	3.7	3.3	12.8	2.9	1.6
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	-14.0	-12.7	-7.1	32.2	-8.8	-2.4
الصادرات والسلع والخدمات	13.2	-0.2	1.4	2.4	10.1	1.3
الواردات والسلع والخدمات	-7.4	-0.7	20.2	14.5	-0.7	0.2
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	13.6	-1.7	0.6	2.8	8.2	2.3
الزراعة	-0.3	-3.9	1.0	5.0	6.6	5.6
الصناعة	20.3	-3.1	-1.1	1.7	9.8	1.6
الخدمات	0.6	2.1	4.7	5.1	4.8	3.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.5	0.1	0.4	2.0	2.0	2.0
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-7.8	2.1	4.9	-6.9	-3.6	-3.6
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-14.3	-1.7	6.2	-5.4	-2.6	-2.9
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	66.1	59.6	48.4	51.6	49.2	49.0
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-13.6	-0.7	7.6	-4.3	-1.0	-0.9

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات